افتتح ورشة عن فوائد حماية المجاري المائية

نظريان: لبنان أبدى حسن النية و«إسرائيل» لم توافق نتيجة أطماعها التوسعية

خلال الافتتاح في السراي الكبير

أشار وزير الطاقة والمياه آرتور نظريان إلى أنّ «لبنان وافق على الاتفاق الذي أقرّته الأمم المتحدة في 21/5/1997 حول الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، حول تفادي النزاعات حول هذه المجاري، وذلك بعد أن صادق عليها المجلس النيابي اللبناني وتبناها عام 1999»، لافتاً إلى أنّ «إسرائيل» لم توافق على هذا الاتفاق وهذا ما يدل على أطماعها التوسعية دوماً في الحصول على المياه».

كلام نظريان جاء خلال افتتاحه أمس في السراي الحكومي، ورشة عمل عن «فوائد الانضمام إلى اتفاق UNECE Water Convention (اتفاق حول حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية) التي تنظمها الأمانة العامة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، والشبكة المتوسطية لهيئات الأحواض، والشراكة العالمية المتوسطية للمياه، بحضور ممثل رئيس مجلس النواب نبيه بري علي حمدان.

ولفت نظريان إلى أنّه «لا شك في أن الحرص على السيادة الوطنية لجهة تقاسم المياه الدولية المشتركة يتمثل بالركون إلى الآليات والأطر القانونية المتفق عليها بين الدول المعنية، وفي حال انعدام تلك الآليات يحتم المنطق اللجوء إلى الاتفاقات الدولية».

وأضاف: «أنّ الأنهر المشتركة في لبنان أخذت حيزاً واسعاً في الخطة العشرية الوطنية للمياه، حيث جهدت وزارة الطاقة والمياه في اقتسام مياه نهري العاصي والكبير الجنوبي مع الجمهورية العربية السورية بالاستناد إلى اتفاق الأمم المتحدة لعام 1997، ما سمح للبنان باستعادة حقوقه المائية»، لافتاً إلى «تبلور اقتسام مياه نهر العاصي عام 2003 بعد تعديل الاتفاق الأساس لعام 1994».

وتابع نظريان: «كما جرى توقيع اتفاق اقتسام مياه النهر الكبير الجنوبي بطريقة القسمة العادلة وفقاً لقانون المياه الدولي وتم الاتفاق على إنشاء سد أدلين نورا التحتا مناصفة بين البلدين، الأمر الذي سيسمح بزيادة الرقعة الزراعية في منطقة عكار بما يقارب الـ10.000 هكتار. إن إنجاز هذين الاتفاقين مع سورية على نهري العاصي والكبير الجنوبي يمكن اعتباره نموذجاً عادلاً لاقتسام المياه المشتركة».

وفي ما يعود لنهر الحاصباني وهو أحد روافد نهر الأردن، لفت نظريان إلى أنّه «منذ عام 1966 لم يتمكن لبنان من استثمار أو سحب حصته القانونية من مياه هذا النهر، وجرى استثمار مياهه السطحية والجوفية وبشكل شبه حصري من قبل دولة «إسرائيل»

وأضاف: «وبما أنّ المحافظة على المياه الدولية على مدى السنوات والأجيال المقبلة تقضي بالانضمام إلى الاتفاقات التي تقرها الأمم المتحدة ذات الصلة كلما رأى لبنان مصلحة له في ذلك. لذلك فإن التعرف أولاً إلى اتفاق UNECE Water Convention هو أمر ضروري وخصوصاً على مستوى المسؤولين المهتمين، لا سيما أنّ هذا الاتفاق معمول به في عشرات الأحواض المشتركة التي يتقاسمها العديد من الدول الأوروبية».

وقال: «من هنا كانت الحاجة إلى إقامة ورشة العمل هذه التي تهدف بالدرجة الأولى إلى التعرف إلى هذا الاتفاق وإعلام الجهات والمؤسسات اللبنانية ذات الصلة».

لتصحيح الأجور للحد من الانهيار الاجتماعي

العمالي: التضخم التراكمي وصل إلى 37 في المئة

عقدت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان اجتماعها الدوري برئاسة رئيس الاتحاد غسان غصن وحضور الأعضاء، تابعت خلاله مناقشة الملف المعيشي في ضوء آخر التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

وبعد الاجتماع أصدرت الهيئة بياناً، أشارت فيه إلى أنّ «بعض الإدارات يقوم تحت عنوان الإصلاح الإداري بصرف المئات من الموظفين والعمال في هذه المؤسسة أو تلك متجاهلة أن الفساد الراسخ في رأس الهرم الإداري نتيجة لنهج الزبائنية والمحاصصة السياسية والطائفية والمذهبية التي تنخر إدارات الدولة ومؤسساتها العامة. وإذا كان الاتحاد العمالي العام يرفض في الأساس سياسة التنفيعات والمحسوبيات في إدارات الدولة والتوظيف غير المنتج فإنه يرفض أن تقتصر عملية «الإصلاح» على موظفين ضحايا لهذه السياسات، ويعتبر أن الإصلاح الحقيقي يبدأ من رأس الهيكل حيث «أن السمكة تفسد من الرأس» وأن عملية التطهير والتنظيف تبدأ بشطف الدرج من فوق، الأمر الذي يتطلب فتح ملف الفساد على مصراعيه في جميع الإدارات وعلى المستويات كافة بعيداً من المراعاة الطائفية والسياسية».

ورأت أنّ «الحكومة لا تزال تغض الطرف عن مطالبة الاتحاد العمالي العام بتصحيح الأجور وفقاً لارتفاع معدلات أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية والحياتية ومعدلات نسب التضخم. كما أن وجوب تشكيل وتفعيل المجلس الوطني للأسعار ووضع سقف للأرباح على مختلف السلع الاستهلاكية والغذائية والحياتية هما أمران ملحان للحد من هيمنة كارتلات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وكارتل مستوردي المشتقات النفطية وتجار الطحين وكارتل مستوردي الأدوية والمستلزمات الطبية الذين يراكمون ثرواتهم على حساب دم الفقير وتعبه متذرعين بالاقتصاد الليبرالي التنافسي في وقت أن هذا الاقتصاد هو اقتصاد رأسمالي احتكاري».

وأعلنت الهيئة أنه «إزاء هذا الواقع وما سجله مؤشر الاتحاد العمالي العام من تضخم تراكمي يصل إلى 37 في المئة يستوجب تصحيح الأجور حالاً، لأنه الطريقة الوحيدة لاستعادة القدرة الشرائية والحد من مزيد من الانهيار الاجتماعي إلى هاوية العوز والفقر، كما أن تصحيح الأجور ليس فقط حقاً للعمال والموظفين وليس أيضاً فقط واجباً على أصحاب العمل والدولة بموجب الاتفاق الموقع في مطلع عام 2012 مع هاتين الجهتين والذي يقضي بالتصحيح الدوري للأجور بمعدلات غلاء المعيشة نفسها، بل كذلك هو السبيل الوحيد لوضع حد لهذا السباق غير المتكافئ بين الأسعار والأجور».

واعتبرت أنّ «العصابات الإرهابية التكفيرية تستمر بتنفيذ مسلسلها الجهنمي والإرهابي بالتعاون والتكامل مع العدو الصهيوني، فأقدمت على تفجير حافلة زوار العتبات المقدسة في دمشق فاغتالت باقة من الشهداء المدنيين لتنضم إلى كواكب شهداء المقاومة وشهداء الجيش اللبناني الذين يقدمون دماءهم الغالية قرابين من أجل الدفاع عن حرية وكرامة وطنهم وعزته».

وأعلنت الهيئة أنّ «الاتحاد العمالي العام إذ يتوجه أولاً من ذوي الشهداء الأبرار بالتعازي والتبريك متمنياً للجرحى الشفاء العاجل، يدين هذا العمل الإجرامي باسم عمال لبنان ويعتبر أنّ هذا العمل الإرهابي والوحشي يستدعي التفاف اللبنانيين كافة حول جيشهم ومقاومتهم وتضافرهم من أجل ترسيخ وحدتهم الوطنية، ويعتبر أنّ هذا الاعتداء الغاشم للعدو «الإسرائيلي» التكفيري وعملائه من الإرهابيين الصهاينة لن يزيدنا إلا إصراراً على دحر العدو الصهيوني وأتباعه من «داعش» و«النصرة» وأخواتهما».

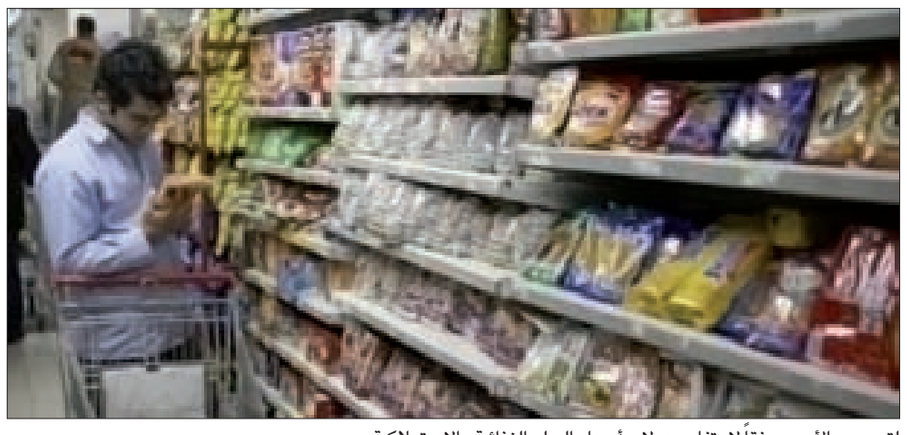

لتصحيح الأجور وفقاً لارتفاع معدلات أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية

صافي الموجودات الأجنبيّة سجّل عجزاً بـ1.29 مليار دولار نهاية تشرين الثاني

سجّل صافي الموجودات الأجنبيّة لدى القطاع المالي اللبناني عجزاً بلغ 424.4 مليون دولار في شهر تشرين الثاني من عام 2014، مقابل عجز بلغ 565.9 مليون دولار في شهر تشرين الأول وفائض بلغ 131.1 مليون دولار خلال شهر أيلول.

ويعود ذلك بشكل رئيسيٍّ إلى العجز لدى المصارف والمؤسّسات الماليّة والبالغ 318 مليون دولار إضافة إلى العجز بقيمة 106 مليون دولار في صافي الموجودات الأجنبيّة لدى مصرف لبنان.

أمّا على صعيد تراكميٍّ، فقد تراجع العجز في صافي الموجودات الأجنبيّة لدى القطاع الماليّ في لبنان بنسبة 22.23 في المئة على صعيد سنوي إلى 1291.3 مليون دولار مع نهاية الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2014، من 1660.5 مليون دولار خلال الفترةذاتها من عام 2013.

تأتي هذه الأرقام نتيجة العجز في صافي الموجودات الأجنبيّة لدى المصارف والمؤسّسات الماليّة، والذي تجاوز عتبة الـ5.86 مليار دولار الأمر الذي طغى بشكل كامل على الفائض في الموجودات الأجنبيّة لدى مصرف لبنان، والذي فاق عتبة الـ4.57 مليار دولار.

الذهب يرتفع إلى 1268 دولاراً مع هبوط الأسهم وإجراءات نقدية

ارتفع الذهب أمس بعدما هبط أكثر من واحد في المئة في الجلسة السابقة مع تراجع الأسهم الأوروبية وإجراءات نقدية في الصين لتعزيز السيولة ومكافحة تباطؤ النمو.

وخفض البنك المركزي الصيني يوم الأربعاء حجم السيولة الذي يجب على البنوك أن تحتفظ به كاحتياط وذلك في أول إجراء من نوعه منذ أيار 2012.

وزاد الذهب في السوق الفورية 0.7 في المئة إلى 1268.30 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 11:08 بتوقيت غرينتش بعدما هبط 1.2 في المئة يوم الثلاثاء مسجلاً رابع تراجع في خمس جلسات.

ويشهد الذهب في المعاملات الفورية نزولاً بشكل عام منذ وصوله إلى أعلى مستوى في خمسة أشهر عند 1306.20 دولار للأوقية في 22 كانون الثاني ليقلّص مكاسبه خلال عام إلى أقلّ من سبعة في المئة.

وارتفعت العقود الآجلة للذهب في الولايات المتحدة تسليم أبريل نيسان 0.6 في المئة إلى 1268.5 دولار للأوقية.

وارتفع الذهب رغم صعود الدولار الذي زاد 0.2 في المئة أمام سلة من عملات رئيسية مدعوماً بارتفاع عائدات سندات الخزانة الأميركية.

وارتفعت الفضة 0.8 في المئة إلى 17.42 دولار للأوقية وصعد البلاديوم 1.4 في المئة إلى 792.30 دولار للأوقية وزاد البلاتين 0.8 في المئة إلى 1240.25 دولار للأوقية.

الطاقة

انخفضت أمس أسعار المشتقات النفطية في الأسواق اللبنانية بمعدل 200 ليرة لبنانية لصفيحة من البنزين من النوعين 95 و98 أوكتان، و300 ليرة لبنانية لصفيحة الديزل أويل، و400 ليرة لبنانية لصفيحة الكاز، و100 ليرة لبنانية لقارورة الغاز، فيما ارتفع سعر صفيحة المازوت الأحمر 100 ليرة لبنانية.

جاء ذلك في قرارات أصدرها أمس وزير الطاقة والمياه آرتور نظريان حدد بموجبها الحد الأعلى لأسعار مبيع المشتقات النفطية في الأسواق اللبنانية التي أصبحت كالآتي:

	أسعار أمس	أسعار ٢٨ كانون الثاني	أسعار ٢١ كانون الثاني	
بنزين 98 اوكتان	21700 ل.ل	21900 ل.ل	22300 ل.ل	↙
بنزين 95 اوكتان	21100 ل.ل	21300 ل.ل	21700 ل.ل	↙
مازوت أحمر	13900 ل.ل	13800 ل.ل	14800 ل.ل	↖
ديزل اويل للمركبات	14100 ل.ل	14400 ل.ل	14900 ل.ل	↙
كاز	15200 ل.ل	15600 ل.ل	16200 ل.ل	↙
قارورة غاز زنة 10 كلغ	11700 ل.ل	11800 ل.ل	12100 ل.ل	↙
قارورة غاز زنة 12.5 كلغ	14000 ل.ل	14100 ل.ل	14600 ل.ل	↙
برميل النفط الخام البرنت	57$	46$	48$	↖

العملات

حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، وأقفل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لنشرة مديرية القطع والعمليات في مصرف لبنان.

	بالدولار		بالليرة اللبنانية	
العملة	شراء	مبيع	شراء	مبيع
اليورو	1.1459	1.1460	1720.15	1735.04
الليرة السورية	198.72	199.91	7.53	7.60
الدينار الاردني	0.7075	0.7095	2118.56	2136.91
الدينار العراقي	1162.00	1164.00	1.29	1.30
الريال السعودي	3.75	3.7503	400.26	403.72
الدينار الكويتي	0.2852	0.2857	5257.44	5302.98
الدرهم الاماراتي	3.6729	3.6413	408.66	412.20
الريال القطري	3.6406	3.64013	412.25	415.82
الجنيه المصري	6.9414	6.9415	216.24	218.11
الليرة التركية	1.8132	1.8144	827.54	834.71
الفرنك السويسري	1.5143	1.5144	2273,11	2292,80
الجنية الاسترليني	1.5204	1.5208	2282.42	2302.19
الالف ين ياباني	117.47	117.48	12.78	12.89
الدولار الكندي	1.0163	1.0163	1476.64	1489.42
الدولار الاسترالي	1.0407	1.0409	1562.24	1575.77
الالف فرنك افريقي	511.99	514.69	2.92	2.95

حركة مرفأ بيروت

رست أمس داخل أحواض مرفأ بيروت 15 باخرة منها باخرتان جديدتان حمّلتا 11275 طناً، فيما غادرت 4 بواخر وينتظر وصول 12 باخرة بحسب لائحة الغرفة الدولية للملاحة في بيروت.

البواخر التي غادرت: هوغ شانغهاي، رامي ام، كاب هاربيت، ايرينيس لوغوس.

«الأشغال» توصي بتأهيل معملي الزوق والجيه وإقرار اللجنة التوجيهية للكهرباء

اللجنة مجتمعةً في المجلس النيابي (تمّوز)

أوصت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه مجلس الوزراء بإقرار اللجنة التوجيهية للكهرباء وتأهيل معملي الزوق والجبة في جلسة عقدتها قبل ظهر أمس، برئاسة النائب محمد قباني.

إثر الجلسة، أشار النائب قباني إلى «أننا خصصنا اجتماع اليوم لواقع قطاع الإنتاج في لبنان وفتحنا نقاشاً صريحاً وموضوعياً مع الإدارة لأننا نريد أكل العنب ولأننا نريد الكهرباء وبالتالي ناقشنا ما هو موجود وما هو مطلوب».

وأضاف: «أطلعنا المدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان على أن المخطط التوجيهي لقطاع الإنتاج في لبنان قد أنجزته مؤسسة كهرباء فرنسا قبل سنة اي في 9 كانون الثاني من عام 2014 وملخص هذا القطاع هو على النحو الاتي، بين الـ2013 و2017:

إنشاء المعملين الثاني والثالث في منطقة البداوي بقدرة 450 ميغاواط لكل معمل، وتأهيل الوحدات البخارية في معملي الزوق والجية، وإضافة قدرة 80 ميغاواط من المولدات العكسية في كل من الجية الحريشة، وإنشاء مزارع رياح في عكار ومرجعيون وراشيا بقدرة 40 إلى 60 ميغا لكل منها ثم بالنسبة للمرحلة الثانية بين عامي 2018 و2021 إنشاء معمل إضافي ثالث في الزهراني وإنشاء معمل بقدرة 450 ميغا في الحريشة بالنسبة للفترة الممتدة بين 2022 و2025 انشاء معمل بقدرة 450 ميغا في سلعاتا».

وأشار قباني إلى أنّ «المجلس النيابي قام بكثير من العمل من أجل مساعدة الدولة في قطاع الكهرباء. أصدرنا عام 2011 قانوناً رقمه 181 الذي أعطى القدرة على تنفيذ مشاريع بـ120 مليون دولار مع توقع أن يؤدي ذلك في النهاية، إلى ضمان قدرة توفير الكهرباء 24 ساعة على 24 ساعة عام 2015، نحن الآن في الشهر الثاني من عام 2015 وبعيدون من هذا الموضوع جداً، لذلك عدنا وأصدرنا قانوناً منذ تسعة أشهر يحمل الرقم 288 لأن الحكومة لم تؤلف الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء، فأعطيناه فترة سنتين لكي يتولى وزيرا الطاقة والمال إعطاء توصيات بمعامل إنتاج من القطاع الخاص حتى الآن لا يبدو أنّ أمرا ما قد تم، لذلك أصدرنا التوصية الأولى إلى مجلس الوزراء، بالإسراع في إقرار وتأليف اللجنة التوجيهية المؤلفة من وزير الطاقة والمياه ووزير المالية ورئيس مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان والأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة والمولجة بتنفيذ القانون الرقم 2014/288، وتكليف استشاريين بمساندة اللجنة المذكورة والمشروع موجود على طاولة مجلس الوزراء، والتوجه هو بالإسراع والكهرباء تحتاج إلى عمل ربما يكون له طابع الطوارئ وليس التأخير».

وأضاف قباني: «أما التوصية الثانية فهي بالنسبة إلى تأهيل معملي الزوق والجيه وتطويرهما، توصية للحكومة باتخاذ قرار بأحد الخيارين اللذين وضعهما مجلس الإنماء والإعمار: إما إعادة إجراء المناقصة بالنسبة إلى المجموعة الأولى في معمل الزوق والمجموعة الثالثة في معمل الجيه، أي الوحدات الإنتاجية 3 و4 و5 بعدما توقف العمل عن تأهيل وحدتين إنتاجيتين في معمل الجيه، والخيار الثاني صرف النظر عن التأهيل الشامل في الزوق والجيه والاكتفاء ببعض أعمال التأهيل الضرورية لتجربها مؤسسة كهرباء لبنان، على ان تبدأ التحضيرات لتلزيم معملين جديدين يحلان محل هذين المعملين».

النفط يتراجع بعد صعوده 4 أيام مع ارتفاع المخزونات الأميركية

نزلت أسعار النفط أمس بعد زيادة جديدة في مخزونات الخام الأميركية ووجهت الأنظار مجدداً إلى تخمة المعروض العالمي لتتوقف موجة صعود دفعت الأسعار للارتفاع نحو 19 في المئة على مدى الجلسات الأربع الأخيرة.

وعزز تعافي النفط تكهنات بأن نزول الأسعار ربما وصل إلى منتهاه بعد موجة انخفاض استمرت سبعة أشهر هبطت بالأسعار نحو 60 في المئة في العقود الآجلة ودفعت شركات طاقة كبرى إلى خفض إنفاقها على الإنتاج الجديد.

غير أنّ تقريراً من معهد البترول الأميركي أظهر أنّ مخزونات الخام الأميركية زادت أكثر من ستة ملايين برميل في الأسبوع الماضي وهو ما أدى إلى انخفاض الأسعار أمس.

وبحلول الساعة 11:32 بتوقيت غرينتش انخفض سعر مزيج برنت الخام 95 سنتاً إلى 56.76 دولار للبرميل بعد صعوده نحو ستة في المئة يوم الثلاثاء وتعافيه من أدنى مستوى له في نحو ست سنوات 45.19 دولار الذي سجله في منتصف كانون الثاني.

ونزل سعر الخام الأميركي في العقود الآجلة 1.72 دولار إلى 51.33 دولار للبرميل.

«توتال»

من جهة أخرى، توقع الرئيس التنفيذي لشركة توتال الفرنسية «باتريك بوياني» أن يبلغ متوسط سعر برميل النفط خلال العام الحالي مستوى 60 دولاراً.

وأشار بوياني في حديث صحافي، إلى «إنني أراها منخفضة نسبياً حتى الصيف ولكن بعد ذلك من الصعب التنبؤ»، لافتاً إلى أنّه «عندما نرى تاريخ الدورات النفطية نلاحظ أنّ الأسعار تنخفض بشدة ثم تعود بسرعة إلى الارتفاع عادة خلال 18 شهراً»، مضيفاً أننا نعتمد سعر 60 دولاراً للبرميل لهذه السنة لأننا حذرون، وهذا توقع أكثر منه تحديد».

وأضاف الرئيس التنفيذي لشركة «توتال» الفرنسية أنّه على رغم هبوط أسعار النفط فإنّ توتال تحافظ على استثماراتها في مشروعاتها الكبرى.

وكانت «توتال» أشارت إلى أنها تعتزم خفض إنفاقها الرأسمالي بنسبة 10 في المئة هذا العام. في هذا السياق، أشار بوياني في المقابلة الصحافية إلى أننا «نبحث عن التكيف أيضاً مع الأسعار الحالية»، مضيفاً أننا «سنخفض برامج استثماراتنا 10 في المئة لكننا على رغم ذلك سنستثمر هذه السنة بين 23 و24 مليار دولار».

وعن خسائر «توتال» من هبوط أسعار النفط، لفت بوياني إلى «أننا نخسر ملياري دولار لكل تراجع قيمته 10 دولارات».

في سياق متّصل، أشار مندوبون في «أوبك» هذا الأسبوع إلى أنّ «أسعار النفط ربما تظل منخفضة حتى الصيف بسبب ضعف الطلب الموسمي على رغم أن استراتيجية السعودية الرامية للحد من نمو إنتاج المنافسين ربما تكون قد بدأت تؤتي ثمارها».

الدول العربية وإيران ستستثمر 755 مليار دولار في الطاقة على 5 سنوات

أوردت دراسة اقتصادية أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستستثمر 755 مليار دولار في مشاريع للطاقة على مدى السنوات الخمس المقبلة وذلك على رغم تراجع أسعار النفط.

وسينفق 42 في المئة من هذه الاستثمارات أي 316 مليار دولار لإنتاج الطاقة الكهربائية، 31 في المئة في قطاع النفط و27 في المئة في الغاز، بحسب دراسة أعدتها شركة «أراب بتروليوم كوربوريشن» التي تتخذ مقراً لها في السعودية.

والاستثمارات المقررة للفترة بين 2015–2019 أقل بقليل من تلك المقررة للفترة السابقة، أي 2014–2018 بحوالى 760 مليار دولار، بحسب الدراسة نفسها.

وتشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل الدول العربية بالإضافة إلى إيران وغالبيتها غنية بموارد الطاقة.

وستقوم ثمان من هذه الدول بإنفاق ثلاثة أرباع هذه الاستثمارات وهي السعودية والإمارات، والجزائر، والعراق، وإيران، والكويت، وقطر، وليبيا، وهي تملك أكبر احتياطي للنفط والغاز.

متفرقات

● قرّر وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور «إلغاء إجازة ممارسة مهنة طب الأسنان المعطاة للدكتور ف. س، والصادرة عن وزير الصحة العامة بالقرار رقم 712/1 تاريخ 1980/12/21، وذلك استناداً إلى الأحكام القضائية الصادرة بحقه، ولمخالفته أحكام المادة التاسعة من قانون تنظيم ممارسة المهنة، والتي تنص على منع كل من حكم عليه بجناية، أو ممارسة جناية، أو بجنحة شائنة، أو بمحاولة جنحة شائنة من ممارسة المهنة».

وكان سبق أن أحيل الطبيب المذكور أمام النيابة العامة التمييزية، لاستعماله إفادات ووصفات غير صحيحة، للحصول على أموال من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وصدر قرار إدانة بحقه عن محكمة الاستئناف الجزائية في جبل لبنان.

● استقبل وزير العمل سجعان قزي في مكتبه في الوزارة سفير سويسرا في لبنان فرنسوا باراس وجرى بحث العلاقات الثنائية بين البلدين.

● انعقدت الجمعية العمومية للمراقبين الجويين اللبنانيين في جلسة اليوم تم خلالها انتخاب أعضاء اللجنة الجديدة وجاءت النتيجة: علي حمود رئيساً، راني حمادة أميناً للسر، داني فرح مسؤولاً للعلاقات العامة، علي قاسم أميناً للصندوق وخالد عانوتي محاسباً.